منزلـة التأويل النحوي ومظاهره في التفكير اللغوي العربي

The status of grammatical interpretation and its manifestations in Arabic linguistic thinking

د. إبراهيم براهمي

قسم اللغة والأدب العربي– جامعة 8 ماي 1945 قالمة. الجزائر

البريد الالكتروني: brahimi12@hotmail.com

تاريخ الإرسال:.2019/11/22	تاريخ المراجعة2019/02/23	تاريخ القبول: 2019/05/15

مُلخّص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى توجيه العناية إلى التأويل بوصفه أداة منهجية ضمن جهاز معرفي متكامل تنامى وجوده مع تطور التفكير النحوي العربي؛ التمسها الدارس النحوي نهجا لسبر أغوار اللغة العربية ونظامها، حتى أصبحت عنده وسيلة مثلى لدرأ ما بدا فيه التعارض أو الخروج عن القاعدة التي تحكم نظام اللغة العربية وهندستها.

فالدراسة في جوهرها بيان للمنزلة التي ارتقى لها التأويل مسلكا علميا ايجابيا للتفكير النحوي العربي، وفيها رصد لدلالات التأويل في اللغة والاصطلاح اللغوي والنحوي ودواعيه، وتجلياته في المستويات اللغوية، وحضوره في الدرس اللساني المعاصر.

كلمات مفتاحية : التأويل، التحليل، النحو العربي، الأصول، القاعدة، النصوص.

Summary

The purpose of this intervention is to focus attention on interpretation as a methodological tool within an integrated cognitive apparatus whose existence is growing with the development of Arabic grammatical thinking. The grammatical student sought an approach to explore the Arabic language and system, so that it had an ideal way to ward off contradiction or break the rule Arabic Language and Engineering.

The intervention in essence is a statement of the status of which the interpretation of a positive scientific course of Arab grammatical thinking, and the monitoring of the meanings of interpretation in language and linguistic and grammatical terminology and reasons, and its manifestations in linguistic levels, and its presence in the contemporary linguistic lesson.

Keywords: interpretation, analysis, Arabic grammar, assets, rule, texts.

- مقدمة

يعد الفكر اللغوي العربي القديم وجها مشرقا لما بلغته الحضارة الإسلامية من ازدهار ورقي في مجال المعرفة الإنسانية، وتبدو الدراسة النحوية المجال الخصب الذي برع فيه اللغويون العرب؛ من خلال نظرهم الواسع في الكلام، وتحليل تراكيبه وأساليبه، وقد جمعوا إلى جانب هذا التحليل العميق للكلام العربي طرائق وآليات منهجية مكنتهم من سبر أغوار هذه اللغة، والكشف عما استعصى من دلالات النصوص اللغوية؛ وما التبس من معاني الألفاظ وبيان مقاصدها؛ وذلك ما أوضحه أحد علماء العربية؛ وهو ابن فارس(395هـ) بقوله: (فمرجعها [يريد فهم ما استغلق من النصوص] إلى ثلاثة وهي: المعنى، والتفسير، والتأويل؛ فأما ((المعنى)) فهو القصد والمراد، وأما ((التفسير)) فإنه التفصيل، وأما ((التَّأْويل)) فآخرُ الأمر وعاقبته.)[1]

وهكذا برز التأويل بوصفه آلية معرفية منهجية تحكمها ضوابط محددة ضمن جهاز متكامل نما في علوم اللغة العربية عامة؛ وتطور في الدرس النحوي تحديدا، وظيفته الأساس تحليل التراكيب اللغوية التي يبدو في ظاهرها المخالفة أو التعارض مع القاعدة أو الاضطراب فيها؛ فالتأويل إستراتيجية لجأ إليها النحاة ضرورة لحل ما فاتهم من نصوص لغوية؛ وإرجاعها إلى الوجه الصواب - فيما اصطلح عليه النحاة المتأخرين اختصارا بـ"الجادة"*- الذي تقتضيه ضوابطهم النحوية الصارمة. ولهذه الأغراض النبيلة وسواها ارتقى منزلة متميزة في الدرس اللغوي العربي القديم؛ جعلته من صميم التفكير اللغوي العربي، وركيزة أساسة يعتمد عليها الدارس النحوي؛ فأمسى موضع إشادة وثناء عند الدارسين؛ يرى علي النجدي ناصف أن (حقيقة التأويل والتقدير- وهذا عملها في النص ومكانها منه- ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة)[2] .

وقد رأينا في المعرفة اللسانية والنقدية المعاصرة مبلغ الاهتمام بالتأويل إجراءا لغويا منهجيا في قراءة النصوص وتحليلها، وغدا من المألوف بحث قضايا "علم التأويل"herméneutique"، ولقي رواجا وحيزا معتبرا ضمن الدراسات اللسانية والتداولية والسيميائية والوظيفية المعاصرة، وأصبحت المقاربة التأويلية تفرض نفسها في مختلف انساق المعرفة المعاصرة (في الدين، وفي الفلسفة، وفي الاجتماع، وفي اللغة والأدب،،،)؛ وذلك كله أعطى للتأويل ريادته في فهم النصوص وتحليلها.

في هذا السياق تأتي هذه الورقة هادفة إلى إعادة طرح التساؤل: عن الشؤ الذي بلغه التأويل في الدرس اللغوي العربي القديم. وبيان منزلته ضمن الآليات الفاعلة في التحليل النحوي. ثم ربط المنجز المعرفي العربي بما تحقق في الدرس اللساني المعاصر. وقد جاءت المداخلة في خمسة مباحث تصدرهم مقدمة ثم تقفو هذه المباحث خاتمة بأهم نتائج البحث.

أولا. التأويل في اللغة والاصطلاح

بالنظر فيما ورد في معاجم اللغة العربية وتقصيا للدلالات المعجمية لكلمة " التأويل" يمكن إعادتها إلى معان ذات دلالات لغوية متعددة أبرزها: الرجوع، والعاقبة، والتقدير، والتوجيه والتخريج، والتدبر، والتفسير... وهو ما يمكن استخلاصه من هذه التحديدات اللغوية:

– جاء في العين: تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى:(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلهُ)(الأعراف:53). يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم و نشورهم[3].

–وفي الصحاح: "التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أولته وتأولته بمعنىً. ومنه قول الأعشى (من الطويل): تأَوَّلُ ربعيّ السقاب فأصحبا على أنها كانت تَأَوَّلُ حبِّها

قال أبو عبيدة: يعني تأول حبها، أي تفسيره ومرجعه، أي إنه كان صغيرًا في قلبه فلم يزل ينبت حتى أصحب فصار قديمًا كهذا السقب الصغير، وصار له ابن يصحبه"[4].

– وفي معجم مقاييس اللغة: وآل يؤول أي رجع. قال يعقوب: يقال" أول الحكم إلى أهله" أي أرجعه ورده إليهم. قال الأعشى: أأول الحكم إلى أهله[5].

– وفي الصاحبي:أما ((التَّأويل))فآخِرُ الأمر وعاقبته. يقال: ((إلى أي شيء مآل هذا الأمر؟)) أي مَصيرُهُ وآخره وعقباه. وكذا قالوا في قوله جل ثناؤه: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) الآية 07 سورة آل عمران؛ أي لا يعلم الآجال والمدد إلا الله جل ثناؤه، وأعلموا أن مآل الأمر وعقباه لا يعلمه إلا الله جل ثناؤه. واشتقاق الكلمة من ((المآل)) وهو العاقبة والمصير) [6].

لا شك أن هذه الدلالات اللغوية تعد أساسا متينا لمسالك علماء العربية في بيان مفهوم التأويل اصطلاحيا؛ فالدلالات اللغوية ذات علاقة متينة وأكيدة بالدلالات الاصطلاحية؛ ولنا هنا أن نعرض بعضا منها: – جاء في التعريفات: التأويل في الأصل: الترجيع. وفي الشرع: صرفُ اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة، مثل قوله

تعالى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) (سورة الأنعام:95) إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالِم من الجاهل، كان تأويلاً [7].

– وجاء في كشف اصطلاحات الفنون: التأويل(herméneutique): لغة هو الرجوع، وأما عند الأصوليين فقيل هو مرادف التفسير، وقيل هو الظن بالمراد والتفسير القطع به، فاللفظ المجمل إذا لَحِقه البيان بدليل ظنّي كخبر الواحد يسمى مُؤَوَّلاً، وإذا لحقه البيان بدليل قطعي يسمّى مفسَّراً. وقيل هو أخصّ من التفسير وجميع ذلك يجيء مستوفى هناك [8].

إن إعادة تفحص المادة اللغوية والاصطلاحية وتحديداتها يمدنا بعديد الاستنتاجات من ذلك:

–التأويل في الأصل يجمع بين الرجوع والمآل فهو يعني المصير والعاقبة .

–كان ظهور مصطلح التأويل أول الأمر في مباحث أصول الفقه والتفسير ثم انتقل إلى علوم اللغة العربية كالنحو والبلاغة والنقد؛ وهو التقاطع الذي ألفناه بين أصول النحو وأصول الفقه.

–يترادف مصطلح التأويل مع عديد المصطلحات؛ من نحو: الحمل، والرد إلى الأصل، والتفسير، والبيان،،،.

– يتقاطع التأويل وظيفيا مع التفسير فكلاهما نوع من القراءة المتبصرة بما وراء الكلام من مقاصد مضمرة؛ فهما في الغاية ينشدان الوصول إلى الكشف عن دلالة النص ومعناه؛ إلا أن هناك من فرّق بينهما؛ ومن ذلك أبي هلال العسكري(ت395هـ)؛ حيث يقول:(والفرق بين التأويل والتفسير؛ أن التفسير هو الإخبار عن إفراد آحاد الجملة، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام... وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهرة بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة ومنه يقال تأويل المتشابه، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة ووضع كل شيء منها موضعه، ومنه أخذ تفسير الأمتعةَ بالماء، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه، والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيرِهِ...) [9].

ثانيا. التأويل في الاصطلاح النحوي

عُرِفَ التَّأويلُ بوصفه آلية منهجية علمية ممارسة تنظيرا وتطبيقا في التفكير النحوي العربي في زمن مبكر من نشأة الدرس النحوي العربي؛ إلا أن المتتبع لتوارد هذا المفهوم لا يعثر على أي تحديد اصطلاحي يبين ماهيته على وجه الدقة؛ (فالكتب التي جمعت من ثناياها أصول النحو

وأدلته تكاد تكون خالية إلا من بعض الإشارات الغامضة) [10]. وهذا شأن كثير من المصطلحات اللغوية التي وردت في التراث اللغوي العربي بالمعنى لا باللفظ.

هذا ما يمكن أن نفهمه مثلا من قول سيبويه (ت180هـ) (وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا) [11]؛ وذلك في سياق بيانه حاجة النحاة في تخريج مسائل نحوية إلى التأويل، ومثل هذه العبارة غير الصريحة في الإشارة إلى التأويل كثيرة في المؤلفات النحوية عكف على تتبعها بعض الدارسين المعاصرين في مؤلفاتهم؛ خلصوا معها إلى أن لفظة التأويل تشيع في مؤلفات النحو المختلفة؛ وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي[12]؛ ومن الإشارات الصريحة في دلالتها على التأويل؛ ما أشار إليه السيوطيُّ (ت911هـ) عن أبي حيَّان (ت745هـ) في شرْح التسهيل، – في سياق بحثه متى يسوغ التأويل؟– أنَّ "التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيءٌ يخالِف الجادة، فيتأوَّل، أمَّا إذا كان لغةَ طائفة من العرب لم يُتكلَّم بها، فلا تأويل[13]. فأية جادة تلك التي يتأول ما خرج عنها؟، إنها ليست النطق العربي وظاهر الكلام، بل قواعد النحو؛ فما خرج عنها يجب أن يتأول حتى يعود إليها[14]. فها هنا ورد لفظ التأويل واضحا جليا في دلالاته؛ وقد ضرب جلال الدين السيوطيُّ مثالا لذلك بمسألة نحوية اقتضى تحليلها النحوي تسويغ التأويل؛ وذلك في قوله: (ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويلُ أبي علي: " لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ" **، على أن فيها ضميرَ شأن؛ لأن أبا عمرو نَقَلَ أَن ذلك من لغةُ تميم") [15].

هذه المحاولات في التحديد الاصطلاحي لمفهوم التأويل بقدر ما تؤكد أصالة الظاهرة وعراقتها في الدرس النحوي، فإنها يمكن أن تمثل أساسا متينا لمحاولات جادة في بيان حقيقة دلالة هذا المفهوم؛ وهو ما حاولت بعض الدراسات النحوية المعاصرة بيانه وإيضاحه؛ ويمكننا في السياق إيراد بعض هذه التعريفات الاصطلاحية التي قدمها بعض النحاة العرب المعاصرين ومن ذلك:

– ما نجده عند " تمام حسان": الذي يجعل من التأويل مرادفا للرد إلى الأصل؛ مرتكزا في تصوره على القرآن الكريم الذي يجعل التأويل هو الرد؛ وعليه فالتأويل النحوي عنده هو: (الرد، أي: إرجاع النص إلى أصله) [16]، ويورد نص المرادي الذي يبين فيه أن التأويل هو الردّ، فيقول: (وارتبط أيضا به في قول ابن أم قاسم المرادي في الجنى الداني: (تنبيه: مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة، أن (في) لا تكون إلا ظرفية، حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل

إليه) [17]. ويؤكد تمام حسان على أن الرد إلى الأصل له بعده اللغوي التداولي؛ المرتبط أساسا بطرفي العملية التخاطبية أثناء التواصل؛ (فالعدول والرد يتقاسمهما المتكلم والكاتب أو السامع فيما بينهما...)[18].

– ما نجده عند "علي أبو المكارم": من أن التأويل النحوي (يمتد مفهومه امتدادا مباشرا عن مدلوله اللغوي وحصره في الدلالة على العاقبة والمآل والتدبر والتقدير)[19]، ويحدده بشكل أدق في قوله:(محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[20]. وبيّن في موضع آخر المسوغات التي تجعل النحاة يلجئون إلى التأويل، فيقول: (وإن النحاة قد أوّلوا الكلام، وحرّفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو، وأحكامه) [21].

–ما نجده عند "محمد عيد": الذي يعرف التأويل بكونه (صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه...) [22]. فهو الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها [23].

هذه التحديدات الاصطلاحية للتأويل تظهر لنا أن التأويل عند النحاة إستراتيجية معرفية اقتضته الضرورة اللغوية المتمثلة في إيجاد سبل التعليل المثلى للنصوص وتفسيرها التي فاتهم إخضاعها لقوانينهم النحوية أثناء تقعيدهم للقواعد؛ فهذا المسلك المعرفي في تفسير عدول الظاهرة اللغوية عن القاعدة؛ هو أشبه بالخطة المحكمة ذات الخطوات المدروسة في قراءة النص النحوي؛ فالتأويل ليس نوعا من التخمين الذي لا يستند إلى أصول واضحة. وقد بدا عند بعض الدارسين؛ إن التأويل مفهوم عميق وواسع لا يجب أن نقصره على هذه التخريجات النحوية واللغوية التي كثر حديث اللغويين المعاصرين عنها؛ وإن كانت تدخل جميعها في المفهوم والمصطلح؛ فالتأويل هو الكيفية التي عالج بها "سيبويه"(ت180هـ) اللغة بوصفها نصا؛ واللغة هي موضوع الدراسة؛ فهي بمثابة النص الذي يحاول القارئ اكتشاف آلياته وصولا إلى دلالاته ومغزاه [24].

ثالثا . دواعي التأويل في التراث النحوي العربي

يبدو أن الشيوع التأويل في التراث النحوي العربي كآلية منهجية في التحليل النحوي قد غلب على بعض الحواضر العلمية دون غيرها؛ ولا يخفى على الدارسين ميل البصريين إلى القياس؛

وهو ما جعلهم يلجئون كثيرا في تحليلهم النحوي للتأويل؛ فارتبط بهم أكثر من سواهم. فما الأسباب المنطقية التي دفعت هؤلاء النحاة من البصريين وسواهم إلى اللجوء إلى التأويل النحوي؟؛ ذلك ما سعى بعض الدارسين المعاصرين إلى بيانه من خلال استقراء الواقع اللغوي التاريخي، وأمكنهم حصرها في الجوانب الآتية:

ثالثا. 1. دعوى القصور الكمي للنصوص

كان ذلك حين قرر النحاة حصر النصوص المعتمدة في التقعيد في عصر سمي بعصر الاستشهاد، فهم هنا قصروها كميا إذ أهملوا بعضها، وقد عبر النحاة عن هذه الفكرة بمصطلحات كثيرة منها: القليل، والنادر، والشاذ، وعن النصوص الأخرى التي بنوا عليها قواعدهم أطلقوا عليها: المطرد، والشائع، والغالب، والكثير، يقول الدكتور علي أبو المكارم (رد الاحتجاج بالنصوص المخالفة للقواعد بدعوى قصورها كماً عن التأثير فيها شائع في البحث النحوي) [25].

ثالثا. 2. دعوى الاختلاف النوعي

يعد محور هذا الأسلوب من أساليب التأويل في النحو العربي على وجود فوارق نوعية بين النصوص وليست كميّة، وهي مقولة ترتكز على أمرين اثنين هما:الأول: الاختلاف في درجة فصاحة النصوص، والثاني: الاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص، ويتصور النحاة أن ثمة فارقا حاسما بين نوعين من النصوص، نوع يتصف بالفصاحة، ونوع آخر ينحط عنها ويفتقر إليها، أما الأمر الثاني فناتج عن تفرقة النحاة بين الجنسين الأدبيين الشعر والنثر، وجعلوا محور التفرقة هو النظم، أي وحدة الوزن والرويّ معاً، إذ تسامحوا مع الشاعر فرخصوا له الوقوع في الخطأ وعللوا ذلك بضرورة الشعر، وتشددوا مع الناثر .

ثالثا. 3. دعوى إعادة صياغة التركيب

وثالث الأساليب التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص لا يقف عن قلة النصوص ولا يقتصر على التفريقة النوعية، وإنما تمحور الادعاء الثالث في توهمهم أبعادا لا وجود لها في النص على ما يقول أبو المكارم؛ وقد وصفه بأنه تجاوز كل مدى موضوعي، وكذلك كل مقياس علمي وذكر منه أشكالا كثيرة وهي: الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، ومنها أيضاً: التقدير، والاتساع، والإضمار، والاستتار، والفصل والاعتراض والتعليق، والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول، ورد الفروع إلى الأصول[26].

وإذن فوجود التأويل في النحو كان نتيجة نظر عقلي عميق، كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثر الباحثين في النحو بطريقة الباحثين في العلوم التي صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير، أما أسبابه المباشرة حقا فهي الأصول النحوية الأخرى حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصارا: لتتوافق مع تلك الأصول!! [27]؛ فالتأويل على حد هذا القول قد دعا إلى وجوده عاملان وهما :

أ . العامل المعرفي المنهجي: وهو عامل داخلي لوجوده.

ب . العامل السياقي: وهو عامل خارجي لوجوده.

رابعا. التأويل في مستويات النظام اللغوي

التأويل إذن كان نتاج تأمل عميق لنظام اللغة العربية؛ والذي لا ينفصل فيه أي مستوى عن آخر؛ فكما استرعتهم التراكيب التي عولجت تحت باب القول والكلام والجملة، وحاجة كثير منها إلى التأويل؛ ولفت نظرهم أبنية الكلمات وما يلحقها من إعلال وإبدال وحذف وزيادة،،، ثم إنهم نظروا في أصوات اللغة العربية وتشكيلها في الكلمة وما يعتريها من تحول في النطق في مختلف اللهجات العربية، ثم تطلعوا إلى وضع أسس كلية يفسر بها النظام اللغوي للعربية؛ وهو ما يمكن استكشافه بالنظر في سريان التأويل في مستويات النظام اللغوي للعربية؛ كما سيتضح فيما يأتي:

رابعا. 1. الصوت

الصوت هو مادة اللغة وأساس التفاعل بها؛ وهكذا عرفها الدرس اللغوي العربي القديم، وما أكده علماء الأصوات المعاصرين***، فتناول هذا الجانب المهم لنظام اللغة يشكل أهمية بالغة لمختلف عمليات التحليل النحوي، فهي المدخل الأمثل لفهم عملية التأويل النحوي وما يرتبط به من أساليب التصويت تتعلق أساسا بنطق الأصوات وما تتركه من آثار في التراكيب اللغوية؛ وتحت باب التشكيل الصوتي يظهر ما تتصف به الأصوات عند المستعمل من عادات نطقية، ومن التلوين والتغيير يحمل عادة ما قدرا من المفارقة بين القاعدة والاستعمال؛ يعوزه الدارسون دائما في اللغة العربية إلى التنوع اللهجي الذي ميز اللغة العربية قبل زمن التقعيد.

وقد لاحظ النحاة أنه كثيرا ما يعتري البناء الصوتي للغة العربية عدول عن القاعدة؛ أو تحول يعتري المنطوق عن المكتوب، مما يتطلب الرد إلى الأصل أو الحمل على المعنى؛ فالتأويل في هذا المستوى من اللغة هو تفسير وإرجاع للمنطوق من الأصوات التي لا تتطابق مع المكتوب، وقد أرجع بعض النحاة المعاصرين ظاهرتي العدول والرد إلى المتكلم والكاتب أو السامع فيما بينهما.

فالمتكلم يعدل عن أصول الأصوات إلى فروعها لأن الأصول لا تنطق وإنما تنطق الأصوات وهي الفروع. والكاتب لا يرمز في الكتابة إلى الأصوات المنطوقة وهي كثيرة متشعبة، وإنما يرمز إلى أصول الحروف أو ما يسميه علم اللغة الحديث ...(Phonemes) أما المثال الأوضح للعدول عن الأصل هو ما يعتري حرف النون في اللغة العربية؛ إذ نجد أن المتكلم لا ينطق النون الواحدة في جميع الحالات وإنما يعدل عنها عن أصلها؛ فيختلف مخرجها وتفخيمها أو ترقيقها في الأفعال: في "ينبغي" عنه في "ينفع" و" من يكون" و" ينكر" و"ينقل ..."، ولو أن المتكلم تكلف أن يأتي بهذه الفروع (الأصوات) جميعا على صورة واحدة لشق عليه نطق ذلك حينا ولبدا نطقه عند إمكان ذلك غير عربي ولا مقبول. فالمتكلم إذاً من شانه أن يعدل عن الأصل للاقتصاد في جهد النطق بدفع المشقة المشار إليها أنفا؛ أما الكاتب فإنه يشق عليه أن يمثل لكل صوت من أصوات النون السابقة برمز خاص فيرد الفروع التي جاء بها المتكلم إلى أصلها، ويكتب كل هذه النونات نونا واحدة؛ أي يجعل لها رمزا واحدا في الكتابة هو (ن)؛ يفعل ذلك اقتصادا لجهده في الكتابة...[28]. ووفق هذا التصور تبرز في هذا المستوى مختلف الظواهر الصوتية التي تميز أصوات اللغة العربية في الاستعمال من نحو؛ الإخفاء، والإظهار، والإدغام، والإقلاب...ومن صور عدول أصول الأصوات إلى فروعها ما رصده قديما ابن جني(ت392هـ) من إبقاء حركة الحرف بعد حذفه في قوله:(ونظيره قولهم: يا أميمةَ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا: أميمَ، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها، اعتياداً للفتحة في الميم، وإن كان الحذف فرعا...) [29].

ويخلص تمام حسان في رصد الرد على الأصل في هذا المستوى اللغوي إلى ملاحظتين اثنتين:

أ. إن المعنى يرتبط بالأصول لا بالفروع؛ يتضح ذلك من أن مخرج النون في "نشأ" يختلف عن مخرجها في"ينشأ"، ويختلف في "نقل" عنه في "ينقل" مضارعا من "نقل" على رغم اختلاف الفروع من حيث المخرج.

ب. إن المتكلم والسامع من أصحاب السليقة لهما حدس بالأصل الصوتي ولا ينتبهان إلى اختلاف الفروع إلا إذا نبها إليها. وبشبه هذا القول ما تردده المدرسة الفرنسية اللغوية من أن الفونيم) (Phonemes) وهو المفهوم الذي يقابل الأصل عند سيبويه) له صورة يسعى المتكلم إلى الوصول إليها على رغم اختلاف النطق بحسب المواقع في لسانه. ورأي نحاة العرب في هذا الحدس وإلى أنهم كانوا يعتقدونه "وعيا" ويقولون بسببه إن العرب أمة حكيمة. وإذا كان الأمر

كذلك فإن المتكلم يظن أنه نطق الأصل؛ وهو ينطق الفرع والسامع يظن أنه سمع الأصل وهو يسمع الفرع؛ فهو بذلك يرد الفرع المسموع إلى أصله [30].

ووفق هذا التصور وجدنا التأويل يتخذ سبيله في هذا المستوى لتحكمه قوانين صوتية مطردة يدركه مستعمل اللغة أثناء التخاطب من نحو؛ كراهة توالي الأمثال، تجنب التقاء الساكنين، الثقل، التخفيف... ووجدنا التأويل يتخذ سبيله في هذا المستوى لتحكمه قوانين صوتية مطردة يدركه مستعمل اللغة من نحو؛ كراهة توالي الأمثال، تجنب التقاء الساكنين، الثقل، التخفيف...

رابعا. 2. الصرف

نتطلع في هذا المستوى اللغوي إلى حضور التأويل بوصفه وسيلة لتحليل الأبنية (المفردات) التي خرجت على القياس وخالفت القاعدة؛ وقد راعى نظرهم التحولات المورفولوجية الحاصلة في البنية الداخلية للكلمات وعدم التطابق بين القاعدة والاستعمال سواء في الأسماء أو الأفعال أو في حروف المعاني والذي يكون بالحذف أو الإعلال أو الإبدال؛ وهي ظواهر صرفية يدركها مستعمل اللغة (العربي الفصيح)؛ فاحتاج كل ذلك إلى التفسير والتأويل بالحذف أو التقدير أو سواهما .

ولا يخفى على الدارس للتأويل أنه من الأسس المنهجية التي أخذ بها اللغويون؛ على أن الأخذ به في النحو أظهر منه في اللغة، غير أن دراسة اللغة لم تسلم منه أيضا، وأكبر الظن أن لجوء اللغويين إلى التقدير والتأويل في اللغة نابع من اعتقادهم بأنها ثلاثية الحروف، وأنها ثابتة لا تتغير، فلا بد – إذن– أن يكون هناك تقدير للحرف الثالث في كل الصيغ التي وردت ثنائية الأصوات، وأن الحرف الثالث هذا حذف لعلة، ففي (يد) مثلا قالوا أن أصلها (يدي) بدليل جمعها على (أيدي)، وقد حذفت الياء لثقل التنوين والدال، وكذلك (أب) و(أخ) وأضرابهما، فهي جميعاً على وزن (فَعَل) لأن أصلها (أبَوٌ) و(أخَوٌ)؛ والحق أن هذه التقديرات لم تكن لتوجد في اللغة لولا قولهم بتوقيف اللغة وقدمها واحتفاظهم بالأشكال القديمة، التي حرصوا على أن تكون هي الأشكال التي يسار عليها في التعبير. شأنهم في ذلك شأن فلاسفة اليونان، وافتراضهم المثل العليا، إذ كل شيء مقيس على تلك المثل العليا، وكذلك الأمر في اللغة، فكل التقديرات والتأويلات نشأت بفعل القياس على تلك القواعد الثابتة؛ ومن ذلك ما اشرنا إليه سابقا من رجع الكلمات الثنائية إلى ثلاثية على أساس أنها في الأصل كذلك.. [31].

ويؤكد تمام حسان إلى أنه إذا كان المتكلم والكاتب والسامع حدس بأصول الأصوات دون فروعها فإنهم بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول؛ لأن الأصول من تجريدات النحاة، وهل يمكن للعربي الفصيح حين يلفظ "قال" أن يفكر في أن الأصل"قول" أو أن يقوده نطق "كساء" إلى التفكير في "كساو" أو أن يكون له حدس أو وعي بالأصل"بناي" بدلا من كلمة" بناء"؟ هذه الأصول من اختراع النحاة بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام.. [32].

ويذهب محمد حسين آل ياسين إلى أن نظرية الثنائية فيها جانب كبير من الصحة؛ ذلك أننا نرجح مع غيرنا أن اللغة كانت ثنائية في الأصل ثم انتقلت إلى المرحلة الثلاثية، وهذا الانتقال كان بزيادة حرف علة أو بالتضعيف أو بزيادة حرف ساكن؛ فمادة (رد) مثلا ثلثت هكذا: رادَ، ردّ، رَدَم. وهذا لا يعني أن كل كلماتها ثنائية تعبر عن المرحلة السابقة؛ وحين نريد أن نجمع الكلمة الثنائية نلجأ إلى تثليثها قبل الجمع، لأن الجمع من أحكام الثلاثي؛ ففي "يد" مثلا تجمع على "أيدي" لأن المفرد الثلاثي"يَدَيُ"، ومثلها "أب" التي تجمع على "آباء"؛ وهي في الأصل "آباو" جمع "أبو"، أبدلت إبدال سماء وبناء اللتين هما في الأصل " سماو" و" بناي"؛ لأن القاعدة تقضي بأنه إذا تطرفت الواو أو الياء وكان قبلهما ألف زائدة قلبتا همزة [33]. وعلى هذا النهج سلك التأويل – عند النحاة– طريقه في تحليل الأبنية الصرفية للكلمة العربية وفق قوانين صرفية مضبوطة ومحكمة؛سواء أكانت هذه الأبنية أسماء أو أفعالا، وما يرتبط بهما من تفسير لمختلف الظواهر الصرفية من إبدال وإعلال وحذف وزيادة وتضعيفا،،، مما يلحق مفردات اللغة العربية أثناء الاستعمال.

رابعا. 3. التركيب

بدا التأويل أكثر فاعلية وتأثيرا في مجال تحليل التراكيب النحوية؛ وتجلى من خلال مظاهر متعددة يبرز منها على وجه الأخص: الحذف، والإضمار، والاستتار، والتقدير، والشذوذ، والضرورة، والتقديم والتأخير،،، فهذه المصطلحات النحوية التي أكثر النحاة من استعمالها في تفسير التراكيب النحوية تؤشر كلها على هيمنة فاعلية التأويل في ممارستهم التطبيقية في تحليل النصوص اللغوية؛ من خلال النظر في تراكيبه النحوية التي تم صهرها ضمن نظام التراكيب الإسنادية – الجملة – الذي قسم إلى قسمين جمل فعلية، وجمل اسمية ولكل منهما ضوابطه

ومعاييره التي لا يمكن الخروج عنها؛ فإذا حدث العدول في أيٍّ من النوعين من الجملة عن هذه الضوابط والقوانين وجب التأويل؛ بإحدى الأساليب السابقة؛ فالحذف مثلا يعد من أكثر أساليب التأويل النحوي شيوعا في تحليل التراكيب النحوية؛ وقد خصوه بضوابط تحكمه؛ وجعلوا له أسباب تدعوا له، وحددوا شروط تضبطه، وأغراض تهدف له[34].

-فمن أسباب الحذف في التراكيب النحوية؛ كثرة الاستعمال، وطول الكلام، والحذف للضرورة الشعرية، والحذف للإعراب، والحذف للتركيب، والحذف لأسباب صرفية أو صوتية، والحذف لأسباب قياسية تركيبية...

-ومن الشروط التي تضبط الحذف نجد: وجود الدليل على المحذوف، وألا يكون المحذوف كالجزء، وعدم نقض الغرض، وعدم اللبس، وألا يكون عوضا عن شيء محذوف، وألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، وألا يؤدي المحذوف إلى اختصار المختصر ...

-ومن الأغراض التي يهدف إليه الحذف في التراكيب النحوية؛ التخفيف، الإيجاز والاختصار في الكلام، والاتساع، التفخيم والإعظام، وصيانة المحذوف عن الذكر تشويقا له، وتحقير شأن المحذوف، وقصد البيان بعد الإبهام، والجهل بالمحذوف، والعلم الواضح بالمحذوف، ورعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع، والمحافظة على الوزن في الشعر... [35].

ففي باب الأفعال نجد أن الحذف يتم في مواضع متعددة في التراكيب الإسنادية، وقسم النحاة الحذف؛ إلى الحذف الواجب، والحذف الجواز؛ ولكل منهما مواضعه ومقتضياته التي تدعوا له؛ ومن الأساليب النحوية التي أوجب فيها النحاة حذف الفعل ما يأتي :

-أسلوب النداء؛ وفيه تأول أداة النداء على أنها قامت مقام الفعل وفاعله المحذوفين؛ ففي قولنا في النداء: يَا عبدَ القادرِ؛ فعل وفاعل محذوفان تقديرهما أنادي أو أدعو عبد القادر .

-أسلوب الإغراء؛ وفيه يحذف الفعل وفاعله، فلا يرد الفعل وفاعله ظاهرا بل يؤل؛ ويقدره النحاة بفعل" الزم "؛ من نحو قول الشاعر(من الطويل):

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

-أسلوب التحذير؛ وفيه يحذف الفعل وفاعله، فلا يرد الفعل وفاعله ظاهرا بل يؤل؛ ويقدره النحاة بفعل" احذر " أو ما ماثله مثل: باعد، وجانب وغيرهما، ومن أمثلته: إياك والكسل، الخيانة والكذب...

-أسلوب القسم؛ من أكثر الأساليب النحوية التي يشيع فيها الحذف؛ فيحذف الفعل وفاعله، فلا يرد الفعل وفاعله ظاهرا بل يؤل؛ ويقدره النحاة بفعل" أقسم " أو ما يماثله من الأفعال من نحو:قوله تعالى (وَالْعَصْرِ)سورة العصر الاية01 [36].

ومن أهم أساليب التأويل النحوي التقدير الذي له صوره المتعددة في النحو التي تتعاضد مع أساليب التأويل الأخرى مثل الإضمار والاستتار والحذف في بيان معاني التراكيب التي تحقق دلالات النصوص؛ والتقدير منه ما يخص الجمل، ومنه ما يتعلق بأشباه الجمل، ومنها ما يخص المفردات؛ ومن أمثلته المشهورة:

-تقدير فعل محذوف بعد (إذا) و(لو) في الجملة الشرطية؛ في مثل قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) الآية 01 سورة الانفطار، وقوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) الآية 01 سورة الانشقاق؛ قال النحاة "السماء": فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، وجملة "انفطرت" مفسرة، و"السماء" في الآية الثانية: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وجواب الشرط محذوف أي: بُعِثتم. وأوَّلَ البصريون قوله تعالى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) الآية 100 سورة الإسراء. بأنه: لو تَمْلِكُونَ تَمْلِكُونَ. وما ذلك إلا لأنهم عدوا الجمل التي دخلت عليها (إذا) و(لو) جملا اسمية؛ متمسكين بأساس شكلي هو أن هذه الجمل مصدرة باسم، ولما كانت القاعدة لا تجوز دخول هاتين الأداتين على الجمل الاسمية، قدروا لها أفعالا تتصدر هذه الجمل، في حين أن هذه الجمل لا تعدو كونها جملا فعلية وان تصدر الاسم فيها، إذ لا قيمة لهذا التصدر مقابل ما يفصح عنه السياق الفعلي فيها .

-تقدير فعل ناصب لمثل: أهلاً وسهلاً، وهنيئا مريئا؛ فقدروا في الأولى: جئت أهلاً وحللت سهلاً، وفي الثانية: أكلتَ هنيئاً وشربتَ مريئاً. [37].

-تقدير فعل ناصب لمثل: القرطاسَ، والعصفورَ؛ فقدروا النصب بفعل واجب الحذف أو ترك إظهاره .

هذه الإشارات البسيطة للأساليب النحوية التي يمارس فيها الحذف والتقدير؛ تؤكد أهمية التأويل النحوي في فهم النص العربي من خلال فهم تراكيبه؛ فإذ أراد الدارس الرد بهذه التراكيب إلى الاستعمال الأصل؛ وجب عليها استدعاء الكلام المحذوف والمقدر؛ ولا غنى له في ذلك بالضرورة عن آليات التأويل النحوي.

خامسا . التأويل النحوي والدرس اللساني المعاصر

ارتبط التأويل في الدرس المعرفي المعاصر بحقول معرفية معينة أكثر من سواها؛ حتى بدا للبعض أن مصطلح التأويل أعلق بالخطابات الأدبيّة أو ما حمل عليها، وهو يعني فيها جميع العمليّات التي يقصد منها فهم كلام سابق فيه ضرب من اللبس أو الغموض أو الإيماء أو الإشارة، فتدخل في بابه عمليّات الشرح والتحليل والتعليق وما تقتضيه من استدلال وبرهنة وغيرها من الإجراءات الموظّفة في الكشف والتبيين. بيد أنّ الخطاب العلميّ وما يطلبه من وضوح وصرامة يقتضي أن لا توجد فيه عمليّات تأويل، بل جلّ العمليّات المسلطة عليه تكون داخلة في التفسير والشرح من غير زيادة على الخطاب ولا تعليق يحرّفه عن مقاصده؛ وفي هذا النسق سار عمل كثير من النّحاة العرب الشرّاح. لكنّ هؤلاء النّحاة كانوا يعدلون في كثير من الأحيان من الشرح إلى تأوّل الخطاب المشروح خصوصا إذا كان فيه شيء من الغموض أو من تعدد القراءات الممكنة للمصطلح ممّا تسمح به أحوال النظرية النحوية. بهذا الشكل يحدث انفتاح للخطاب الاصطلاحيّ على حدود جديدة غير التي رسمها الخطاب الأول. وبهذا الانفتاح تجدّد الخطاب النحوي العربي في أكثر من جانب[38].

يؤول بنها هذا الكلام إلى القول أن التأويل لا يتعارض في كل الأحوال مع الصرامة والجدة التي يقتضيها العلم؛ بل إن الذي دعا النحاة العرب القدامى إلى هذا المسلك المعرفي؛ إنما غرضه تحقيق الضبط العلمي الدقيق للنحو العربي، فلا ينفلت عقاله، فيصبح في بنائه بلا منهج صارم؛ وهكذا تأسس ذلك الجهاز المفاهيمي المتكامل حتى جعل بعض الدارسين المعاصرين يشككون في قدرة النحوي العربي القديم على إنتاجه. والحق أن هذا النهج العلمي في الدرس النحوي العربي يؤكد حرص النحاة العرب الأوائل على الارتقاء باللغة العربية واضحة المعالم لمتعلمها، سهلة المسالك لمستعملها؛ وهو ما يتساوق كثيرا مع ما تحقق في الدرس اللساني المعاصر.

وآلية التأويل واحدة من عناصر الالتقاء في فهم التراكيب اللغوية ومن خلالها تحليل النصوص وقراءتها. وقد اتجهت بعض المدارس اللسانية المعاصرة إلى عدم الاستغناء عن التأويل بوصفه أحد العناصر الأساسة في تحليل التراكيب اللغوية على وجه الأخص، وفي دراسة الظاهرة اللغوية بشكل عام؛ وسأستعرض هنا – تمثيلا لا حصرا– اتجاهين برزا في الدرس اللساني المعاصر؛ ألا وهما الاتجاه التوليدي التحويلي، والاتجاه الوظيفي التداولي:

خامسا. 1. في الاتجاه التوليدي التحويلي

نهض هذا الاتجاه الذي ظهر بريادة اللساني الأمريكي" نعوم تشومسكي في منتصف القرن الماضي على أسس إعادة الاعتبار للذهن ودوره في إبداع اللغة وإنتاجها؛ وهو ما يعني نقض كثير من أراء الوصفيين الذين بالغوا في التركيز على الجوانب الشكلية للغة؛ فافقدوه حيويتها الإنسانية، ولعل من أهم ما يقوم عليه هذا الاتجاه في تحليل التراكيب اللغوية (هو الاعتراف بوجود تركيب باطني، أو بنية عميقة لكل جملة، هذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطق بالفعل أو يرسم بالكتابة فيسمى عندهم بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية Deep) (or underlying structure وبين البنية السطحية (Surface structure) ويسمى تحويلا أو قانونا تحويليا (Transformational rule)..) [39].

وهذا يعني أن التراكيب اللغوية لها وجهان؛ وجه ظاهر خطي؛ قد لا يكون هو المراد من إنتاجه، ووجه باطن وعميق هو المقصود من إنتاج ذلك التركيب؛ فإذا أراد الدارس فهم ذلك التركيب وجب عليه استدعاء البنية العميقة للتركيب؛ أي ممارسة التأويل لذلك التركيب وبالضرورة قد لا يحتاج مستعمل اللغة إلى أن تكشف له هذه البنية فهي مما يختزنه في ذهنه؛ وعلى سبيل التمثيل فإن جملة " سقط الجدار " فإن هذا التركيب الإسنادي في صورته الظاهرة عبارة عن جملة فعلية تتكون من فعل وفاعل. ولكن البنية العميقة تتطلب إدراك أن الفاعل في واقع الحال مضمر ومحذوف. فإذا أراد الدارس فهم التركيب على وجهه السليم وجب الرد إلى الأصل باستدعاء العناصر اللغوية المحذوفة؛ ويمكن تطبيق ما سبق على جملة " مات الرجل"؛ فوراء كل تركيب ظاهر تركيب مضمر يحتاج إلى تأويل لفهم دلالاته اللغوية؛ وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى جمل لا حد لها في كل اللغات .

وإذا كانت فكرة البنية العميقة (هي أهم أسس النظرية التحويلية التوليدية؛ فان التحوليين يرون أنها لم تحظ بدراسة اللغويين في القرن العشرين [يريد بهم الوصفيين]حيث انصبت عنايتهم على البنية السطحية، ويرون أنه قد تناولها البحث في الدراسات اللغوية التقليدية) [40]. هذه نظرة سريعة إلى الطريقة التي سلك بها التأويل النحوي سبيله في هذا الاتجاه اللغوي المعاصر، هذا دون نسيان أساليب لغوية لها مكانتها في هذا الاتجاه هي من صميم التأويل النحوي كمنزلة الموقع والرتبة، والأصل والفرع، والحذف، والتقديم والتأخير...

خامسا. 2. في الاتجاه الوظيفي

ظهر الاتجاه الوظيفي في الثلاثينيات من القرن الماضي وكان نصب الاهتمام بالوظيفة الأساسة للغة؛ وهي التواصل؛ وقد تركزت جهود لسانيي حلقة براغ في تحليلهم اللغوي على التأسيس لعلم وظائف الأصوات "الفونولوجيا"، وكان تحليلهم للتراكيب اللغوية ينطلق في جانب كبير منه على آليات التأويل؛ ذلك أنه يقوم على العوامل الثّلاثة الآتية:

أ – نسق الجملة؛ أي كيفيّة ترتيب الأجزاء فيها.

ب – السّياق العام للحدث اللّغوي

ج – السّياق الدّلالي الخاص للجملة (البنية الدلالية) [41].

ولقد تطور هذا الاتجاه بظهور حلقة لندن بريادة "ج.فيرث "(1890 - 1960) "J.R.Firth الذي أبدع "نظرية سياق الحال" ، ويبدو المنظور الوظيفي عند فيرث مرتكزا على عناصر مقامية تستدعي بشكل أو بآخر توظيف آلية التأويل لفهم التراكيب اللغوية؛ فقد تجاوز في دراسته للغة وتحليلها البنية إلى وضع اللغة ضمن سياقها الاجتماعي، ولكي يتم تحديد معنى الجملة حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأخذ بعدد من العناصر يمكن أن نعتبرها منظورا وظيفيا لتحليل الجملة عند فيرث: يتكون هذا التحليل اللغوي من العناصر الآتية :

1. الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللّغوي: كأن نذكر مثلا إذا كان المشارك طفلا أو رجلا ناضجا ذا مكانة اجتماعيّة مرموقة أو امرأة، ويندرج هذا تحت عنوان؛ الخلفيّة الثّقافيّة للمتكلّمين.

2. الأحداث اللّغويّة نفسها: أي العبارات المنطوقة بالفعل وكيفيّة نطق الجمل من حيث التّنظيم والنّبرة والتّقطيع، وما يصاحب هذه المصطلحات اللّغويّة من مظاهر لغويّة غير منطوقة...

3. الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي(relevant objects)

4. أثر العبارات اللغوية المنطوقة فعلا؛ فقد تؤثر جملة ما على سامع ولكن لا تؤثر على سامع آخر لاختلاف العادات والتّقاليد[42].

وشهد الاتجاه الوظيفي انعطافا جديدا مع مطلع العقد السابع من القرن الماضي بظهور "نظرية النحو الوظيفي " The Theory of Functional Grammar على يد اللساني الهولندي "سيمون ديك ."Simon Dik وكان منطلق هذه النظرية الاقتناع بأن مقاربة خصائص العبارات اللغوية، خاصة منها ما يتضمن وصلاً (بين المفردات أو الجمل) على أساس العلاقات أو

الوظائف(الدلالية والتركيبية والتداولية)، في هذه المقاربة أصبح التمثيل التحتي للعبارات اللغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها، تتخذ دخلا لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللغات) تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة. وبفضل تطعيم هذه المقاربة العلاقية بمفاهيم تداولية أخرى (كالقوة الإنجازية وغيرها)، وبفضل تطبيقها على لغات متباينة النمط، شجرية وغير شجرية انتقلت إلى نظرية وظيفية قائمة الذات [43].

خامسا. 3. في الاتجاه التداولي

وإذا أردنا استكشاف فاعلية آلية التأويل في فهم اللغة في منظوره التداولي علينا النظر في خصائص الاتجاه التداولي التي تفرقه عن الاتجاهات البنوية والوظيفية؛ حيث يتم التركيز على المعنى في سياقه الفعلي؛ والتفريق بين المعنى القصدي والمعنى الحرفي للتراكيب اللغوية؛ وكل هذا يستدعي البحث في علاقة المعنى وكفاءة المتكلم في تبليغه من جانب وكفاءة المخاطب في فهمه من جانب آخر؛ وللتأويل بذلك (ثلاثة جوانب:

أ . التأويل أولا عملية تقع من المخاطب الذي يبحث عن الفهم.

ب. التأويل ثانيا عملية يقوم بها النحوي بحثا عن التماسك في النظرية النحوية.

ج. التأويل ثالثا هو تأويل المتكلم لأن كل متكلم هو أوّل مؤول لكلامه [44].

إن الذي يمكن استنتاجه من هذه الخصائص المنهجية للاتجاه التداولي بحضور السياق في فهم التراكيب اللغوية، وربط اللغة بالوظيفة التواصلية، والحديث عن مضمرات القول، والتفريق بين المعنى الحرفي والمعنى القصدي للقول كل هذه العناصر التداولية تجعل من التأويل فاعلية أكيدة في فهم المنطوق والمكتوب عند المتخاطبين .

سادسا. خاتمة

نخلص في الختام إلى أن التأويل النحوي يعتبر أحد الآليات المعرفية المنهجية التي ميزت التفكير النحوي العربي، وقد ارتقى منزلة مرموقة في بعض المدارس النحوية العربية؛ هدف النحاة من خلاله إلى تحليل اللغة العربية على وجه يحقق ضبطها المنطقي؛ وهو ما تجلى في بناء جهاز مفاهيمي للنحو العربي لا نجد من خلاله أي اختلال في تحليل هندسة اللغة العربية وتصميمها؛ وبعيدا عن صور المغالاة والتعقيد؛ ولعل من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

– التأويل إستراتيجية لجأ إليها النحاة ضرورة لتحليل التراكيب اللغوية التي يبدو في ظاهرها المخالفة أو التعارض مع القاعدة أو الاضطراب وإرجاعها إلى الوجه الصواب .

–التأويل آلية معرفية منهجية تحكمها ضوابط محددة تطورت في الدرس النحوي العربي؛ ومن أساليبه في تحليل تراكيب اللغة وفهم نصوصها؛ الحذف، والإضمار، والاستتار، والتقدير...

– اللجوء إلى التأويل النحوي كانت له أسباب داعية له حصرها بعض الدارسين في دعوى القصور الكمي للنصوص، وفي دعوى الاختلاف النوعي لها، وفي دعوى إعادة صياغة التركيب.

– امتدت عملية التأويل في نظام اللغة العربية؛ في الصوت، وفي الأبنية الصرفية، وفي التركيب حيث يبدو وضوحه البالغ في استدعاء العناصر المحذوفة والمضمرة والمقدرة في نصوص اللغة العربية.

– آلية التأويل واحدة من عناصر الالتقاء في فهم التراكيب اللغوية عند بعض المدارس اللسانية بوصفه أحد العناصر الأساسة في التحليل، وفي دراسة الظاهرة اللغوية بشكل عام.

– وأخيرا لئن كان لآلية التأويل أثاره الوخيمة في فهم بعض المساقات المعرفية، وفي قراءة أنواع معينة من النصوص مع ما عرفه معها من مبالغة وإغراق في خيالات الذهن، فقد كان دوره واضحا في بناء الجهاز المفاهيمي للنحو العربي؛ وفي تحقيق تكامله المنهجي والابستمولوجي.

هوامش:

[1]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط01، 1998، صص144،145.

[*] – الجادة لغة: هي معظم الطريق، أو هي الطريقة المسلوكة الواضحة. ولا يُوصف الباطل بالجادة؛ فلا يُقال: هو على جادة الباطل، بل يُقال: على مَزْلقة الباطل ومزلَّته. للتوسع ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية،(القاهرة) د.ط، 2006، ص 158.

[2] – علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر،(القاهرة) د.ط، 1957، ص88.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط01، 2003، ج08، ص369.

[4] – الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح :أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، (بيروت)، ط4، 1990، ج4، ص1627في مادة (أول).

[5] – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (بيروت)، ط01، 1979، ج1، ص159 في مادة (أول).

[6] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، (بيروت)، ط01، 1993، ص145

[7] – الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت)، د.ط ، 1985، ص57

[8] – محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت)، ط1، 1996، ج1، ص 377

[9] – أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تح: محمد إبراهيم سليم، دار الآفاق الجديدة، (بيروت)، ط7، 1991، ص70

[10] – عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، (الرياض)، ط01، 1984، ج01، ص14 – 16

[11] – ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (القاهرة)، ط3، 1996، ج01، ص32

[12] – ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص14 – 16

[13] – ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق، ص158

[14] – ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، عالم الكتب، (القاهرة)، ط4، 1989، ص157

[**] – تعرف هذه المسألة النحوية بـ" المسألة المسكية"؛ وسميت بالمسكية نسبة إلى كلمة المسك التي وردت في جملتها، والتي هي مناط الخلاف الإعرابي. للتوسع ينظر: محمد بن طولون الدمشقي، المسائل الملقبات في علم النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، (القاهرة)، ط01، 2002، ص30

[15] – ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، مرجع سابق، ص157

[16] – تمام حسان، الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، (القاهرة)، د.ط، 2000، ص138.

[17] – ينظر: الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط01، 1992، ص250.

[18] – تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص148.

[19] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، (القاهرة)، ط1، 2006، ص232

[20] – علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، (القاهرة)، ط1، 2008، ص204

[21] – المرجع نفسه، ص208.

[22]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، مرجع سابق، ص157

[23]- المرجع نفسه، ص261.

[24]- ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، (الدار البيضاء)، ط07، 2005، ص261.

[25]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص239

[26]- المرجع نفسه، ص208

[27]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، مرجع سابق، ص167

*** - ينظر: في حد اللغة: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (القاهرة)، د.ط.ت، ج1، ص33

[28]- ينظر: تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص138.

[29]- ذكره ابن جني في باب " غلبة الفروع على الأصول" للتوسع ينظر: ابن جني، الخصائص، ج01، ص293

[30]- ينظر: تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص139.

[31]- ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى غاية القرن الثالث الهجري، دار مكتبة الحياة، (بيروت)، ط01، 1980، ص365

[32]- ينظر: تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص139.

[33]- ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى غاية القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص366

[34]- للتوسع ينظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (الإسكندرية)، ط01، 1998، ص ص27، 92.

[35]- المرجع نفسه، ص127.

[36]- ينظر في هذه الأساليب النحوية في أبوابها ضمن كتاب: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي،(بيروت)، ط02، د.ت.ط.

[37]- ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى غاية القرن الثالث الهجري، مرجع سابق، ص367

[38]- ينظر: توفيق قريرة، أثر السياق الاصطلاحي في استقرار المصطلح النحوي العربي، مجلة المعجمية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جمعية المعجمية التونسية(تونس)، العدد24، السنة 2008، ص192.

[39]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص11

[40]- المرجع نفسه، ص 14.

[41]– ينظر: يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت)، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر، 1989، ص78

[42]– ينظر: المرجع نفسه، ص81

[43]– ينظر: هيثم سرحان وآخرون، آفاق اللسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت)، ط01، 2011، ص 30.

[44]– ينظر: وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس، (تونس)، د.ط، 2009 ، ص103